مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

دور قطاع التأمين الخاص (تجاري، تكافلي) في التنمية الاقتصادية

الدكتور شكيب بشماني♦
هديل مصطفى♦♦

(تاريخ الإيداع 7 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 19 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

لقطاع التأمين دور كبير ومهم في الاقتصاد الوطني بشكليه التجاري و التكافلي، و يقوم بدعم و المساهمة في تطوير الاقتصاد و التنمية الاقتصادية.

تهدف دراستنا إلى إجراء مقارنة بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي و دراسة انعكاساتهما على عملية التنمية الاقتصادية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أوجه الاتفاق و الاختلاف بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي، وتحديد الأثر الذي يحدثه كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، محاولين بذلك الوصول إلى توصيات قابلة للتطبيق العملي في شركات التأمين ، و تسهم في تطوير القطاع التأميني في سورية و شركات التأمين السورية لتستطيع القيام بعملها بأفضل شكل و دعم الاقتصاد الوطني، و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التأمين التجاري، التأمين التكافلي، التنمية الاقتصادية، الإنتاج، الربحية، الاستثمار.

♦ مدرس متفرغ- قسم الإحصاء و البرمجة- كلية الاقتصاد. جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
♦♦طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم الإحصاء و البرمجة- كلية الاقتصاد. جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

Commercial Insurance and Takaful and their Impact on Economic Development

Dr. Shakib Bshmani♦
Hadeel Mustafa♦♦

(Received 7 / 8 / 2014. Accepted 19 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

The insurance sector (Commercial or Takaful) has an important role in the national economy. It supports and contributes in improving the economy and the economic development.

This study compares between commercial insurance and takaful, and their impact on economic development. In this study we try to define the similarities and the differences between commercial insurance and takaful, and the effect on economic development, trying to reach applicable objective recommendations that contributes to the insurance sector in Syria and helps insurance companies to do the best in supporting the national economy and the economic development.

Key words: Commercial insurance, Takaful, economic development, investment.

♦**Assistant Professor, statistic and programming Department, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.**
♦♦**postgraduate student, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدّمة:

إن القطاع التأميني في سورية ما يزال حديث العهد ، ولا زال يعد هذا السوق صغيراً جداً بالمقارنة بالسوق العالمية ، فالدراسات الخاصة بموضوع التأمين لا تزال قليلة ، فحاولنا الخوض في هذا الموضوع، وخاصة في مجال التأمين التكافلي ومقارنته بالتأمين التجاري.

التأمين يمثل قطاعاً مهمّاً من قطاعات الاقتصاد، الذي يؤدي دوراً كبيراً في العملية التنموية، فشركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية، تتنوع بين تجارية و تكافلية. فكل شركة من هذه الشركات قد يكون لها مساهمة في التنمية الاقتصادية بعضها أكثر أو أقل من بعضها الآخر ، حيث تشتمل شركات التأمين الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية ، وهي اثنتا عشرة شركة حتى عام 2014، تنقسم إلى شركتين تكافليتين و عشر شركات تجارية.

بالرغم من حداثة الشركات التكافلية إلا أن هناك ضرورة للقيام بالمقارنة بين شركات التأمين التجاري وشركات التأمين التكافلية ،وتوضيح دورها في عملية التنمية الاقتصادية للوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها تطوير السوق التأميني بجوانبه كافة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بما يأتي:

1. عدم وضوح الدور الذي يقوم به قطاع التأمين الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.
2. صعوبة إجراء مقارنة بين شركات التأمين التجاري وشركات التأمين التكافلي، نظراً لحداثة قطاع التأمين التكافلي بالمقارنة مع التجاري في سورية.

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إيضاح دور شركات التأمين في عملية التنمية الاقتصادية –وأيضاً – المقارنة بين الشركات التجارية والشركات التكافلية، وإيضاح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وإجراء الاختبارات كافة على هذه المتغيرات بصورة تختلف عما سبقها من دراسات، وذلك للخروج بنتائج تفيد شركات التأمين بكافة أشكالها ،وتسهم في تطوير أعمال تلك الشركات، وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين شركات التأمين التجاري وشركات التأمين التكافلي، وقياس مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية ،و سيسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة واقع التأمين الخاص في سورية.
2. إجراء مقارنة بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي.
3. قياس حجم المساهمة التأمينية لشركات التأمين التجارية و التكافلية في عملية التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

1. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري ،و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في مستوى الدخل.
2. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري ،و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في حجم الاستثمار.

3. لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري، والتأمين التكافلي من حيث أثرهما في حجم الإنفاق.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي "الذي يعتمد على جمع الحقائق والبيانات ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها ، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث" ،وقد تم إجراء هذا البحث على مستوى شركات التأمين الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية ، و تم جمع البيانات لغاية عام 2012، وذلك لعدم توفر بيانات بعد تلك الفترة ، وقد تم أخذ عينة من هذه الشركات بعد تقسيمها إلى طبقتين و أخذ كامل شركات التأمين التكافلي لقلة عدد الشركات العاملة في هذا المجال ، و تم أخذ نصف الشركات العاملة في التأمين التجاري بطريقة السحب العشوائي.

الدراسات السابقة:

1- شريقي، طرفة، 2008- **دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي.**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التأمين ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لبعض دول العالم، بما يظهر الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لسورية. وتم اعتماد المنهج الوصفي، وتم تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبعض الظواهر التأمينية.

وقد تم التوصل إلى النتائجالآتية:

- يسهم قطاع التأمين في تنمية القطاع الزراعي ،حيث يؤدي التأمين الزراعي على تشجيع الالتزام بالسياسة الزراعية للدولة وتطوير زراعة المحاصيل الإستراتيجية.
- تمتد آثار التأمين لتشمل الجوانب الاجتماعية في الاقتصاد من خلال مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة، وكذا بعض أنواع التأمين ذات البعد الاجتماعي كتأمينات الحياة والصحة والسفر.
- هناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التأمين والتطور الاقتصادي العام في مختلف البلدان.

2- شبح، أحمد علي، 2007- **التأمين الإسلامي والتأمين التجاري دراسة مقارنة بالتطبيق على شركات التأمين في اليمن.**

و قد هدف هذا البحث إلى: قياس مدى نجاح الشركات التأمينية في القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية. وتم اعتماد المنهج الوصفي، وذلك بالإضافة إلى الاستبيان والنزول الميداني (المقابلة الشخصية).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- أن رأس مال شركة التأمين في اليمن لا يتناسب مع متطلبات السوق المحلي وتوقعات دخول شركات تأمين عالمية إلى سوق التأمين اليمني.
- أن قطاع التأمين وإن كان يحقق نمواً ايجابياً إلا أنه ما يزال يشكل نسبة قليلة من الاقتصاد المحلي ، كما أنه لا يزال صغيراً أمام قطاعات التأمين العربية والإسلامية.

في الدراسة الأولى لم تتطرق للمقارنة بين التأمين التجاري، و التكافلي و الدراسة الثانية درست الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية للتامين الإسلامي و التجاري ، و لم تتطرق لدور التامين في التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري:

أولا: مفهوم التأمين التجاري و التأمين التكافلي:

1. التأمين التجاري.

يقوم هذا النوع من التأمين على قيام طرف معين فرداً،أو مؤسسة بتعويض طرف آخر فرداً ،أو مؤسسة عن الخسارة التي قد يتعرض لها مقابل أجر متفق عليه مسبقاً ، يعرف بقسط التأمين أو بوليصة التأمين.

وقد عرفه القانون السوري في المادة /1/ بأنه " **تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن مقابل قسط تأمين والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له** " **[1]** .

2. التأمين التكافلي.

يقوم به أشخاص يتعرضون لأخطار متشابهة فيدفع كل منهم اشتراكا" معيناً، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه الضرر من المكتتبين ، فإذا زادت الاشتراكات عن التعويضات المستحقة أُعيد الزائد إلى المكتتبين ، وإذا نقصت الاشتراكات عن التعويضات المستحقة طولب الأعضاء بتغطية العجز.

وقد تم تعريف **التأمين التكافلي** على أنه: " **تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع من المخاطر على تعويض الخسارة التي تصيب أحدهم عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية، ليؤدى منها التعويض لأي مكتتب منهم عندما يقع الخطر المؤمن منه**" **[2]**.

ثانياً: الاتفاقات والاختلافات بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي.

هناك كثير من الجوانب التي يلتقي بها التأمين التجاري مع التأمين التكافلي ، ولكن يختلفان في كثير من الأمور ، وهنا سيتم دراسة تلك الاتفاقات والاختلافات:

1. الجوانب الاتفاقية بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي.

إن التأمين التجاري والتأمين التكافلي يشتركان في عدة أمور أساسية ، ومن هذه الاتفاقات نورد ما يأتي **[3]:**

- محل العقد هو الأمان، فطالب التأمين فيهما إنما يطلب الأمان و الهروب من الأخطار.
- توزيع الخسائر على عدد كبير من الناس حتى يخف الضغط عن الفرد.
- وجود عناصر التأمين وهي المؤمن، والمؤمن له، والخطر المؤمن منه، وقسط التأمين، ومبلغ التأمين.
- تغطية أنواع التأمين كافة كالتأمين على الأشخاص، وتأمين المسؤولية والتأمين على الأشياء وغيرها..
- المؤمن له يدفع مالاً على شكل سهم في التكافلي ،أو على شكل قسط في التجاري.
- دفع التعويضات عند حدوث الضرر.
- الحالات التي ينتهي فيها عقد التأمين وهي:

-انتهاء المدة المتفق عليها في وثيقة التأمين.

-إنهاء وثيقة التأمين من قبل المشترك في حال النص على حق كل منهما على الإنهاء.

-هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً في التأمين على الممتلكات دون إخلال بحق المشترك في التعويض بشروطه.

-وفاة المؤمن عليه في التأمين على الأشخاص دون الإخلال بحق المستفيد في مزايا التأمين بشروطه.

2. الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي:

هناك كثيرٌ من أوجه الخلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، تعود إلى طبيعة كل منهما والعلاقة التي تنشأ مع غيرها، وفيمايأتي أهم أوجه تلك الاختلافات:

- **من حيث أطراف العقد**

يكون أطراف العقد في عمليات التأمين التكافلي هما كل من المؤمن له وشركة التأمين بوصفها **وكيلاً** عن المؤمن له، وتجتمع صفة المؤمن والمؤمن له في المؤمن له من خلال اشتراكه مع باقي المؤمن لهم في تحمل المخاطر، بينما في التأمين التجاري يكون طرفا العقد هما المؤمن وشركة التأمين لكل منهما شخصية منفصلة، وتقوم الشركة بتعويض المؤمن له في حال حدوث الخطر **[4]**.

- **من حيث المرجعية النهائية**

تتمثل المرجعية النهائية للأنشطة والعمليات جمعيها التي تجري في شركات التأمين التكافلي في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، في حين أن المرجعية النهائية لشركات التأمين التجاري (التقليدي) تخضع إلى التشريعات والأعراف الخاصة بالتأمين في كل دولة التي هي بطبيعة الحال ذات أصل تقليدي تجاري محض، ينسجم مع فلسفة المدرسة الرأسمالية في العمل التجاري بصفة عامة**[5]**.

- **من حيث التعويض**

عند حدوث ضرر لأي من المؤمن لهم تتم عملية التعويض وفق نظام التأمين التكافلي، ويصرف التعويض من مجموع الأقساط المتاحة بصندوق حملة الوثائق، فإذا لم تكن الأقساط كافية في الوفاء بالتعويضات طلب من الأعضاء زيادة الاشتراكات للوفاء بالتعويض، إذ ليس هناك التزام تعاقدي بالتعويض. أما التأمين التجاري فهناك التزام بالتعويض مقابل أقساط التأمين، ويترتب على هذا الالتزام تحمل الشركة لمخاطرة الأصل المؤمن عليه دون سائر المؤمن لهم**[6]**.

- **من حيث طبيعة العقد**

إن العقد بين المشتركين في شركات التأمين التكافلي عقد تبرع وتكافل لا يقصد به الربح، والعقد بين المشتركين والمساهمين عقد مضاربة .بينما العقد في شركات التأمين التجاري فهو عقد معاوضه بين المشترك والشركة (المساهمين) بقصد الربح**[7]**.

- **من حيث العلاقات المالية**

يقوم الهيكل المالي لشركة التأمين التكافلي على قسمين مختلفين من الحسابات هما:

حساب المساهمين (حملة الأسهم) ويمثل نظامياً رأس مال الشركة، وحساب المشتركين المؤمن عليهم(حملة الوثائق) ، ويمثل نظامياً صندوق التأمين التكافلي، وقد يعبر عنهم بصندوق المساهمين وصندوق المشتركين . بينما في شركات التأمين التجاري، فإنه لا يوجد فرق بين أموال اشتراكات التأمين وأموال المساهمين كلٌ في صندوق واحد**[8]**.

- **من حيث حرص حامل الوثيقة**

حامل الوثيقة في التأمين التكافلي حريص على عدم وقوع الحوادث لأن آثار عدم وقوعها أو التقليل منها تعود عليه من حيث استرجاع الفائض وتوزيعه عليه وعلى باقي المؤمن لهم أما المؤمن له في شركات التأمين التجاري فلا يهمّه ذلك لأنه دفع القسط، ولن يرجع إليه شيء سواء صدر منه حادث أم لا **[9]**.

- **من حيث هدف التأمين**

يهدف التأمين التكافلي إلى تحقيق التعاون فيما بين المشتركين، فليس غرض الشركة تحقيق أي ربح من التأمين نفسه، لأن الأقساط لا تدخل في ملكيتها أبداً، ولا تستفيد مما يتبقي منها مهما بلغ، لكن الهدف من التأمين التجاري هو الربح من التأمين نفسه، وتحقيق الربح من عمليات التأمين، بحيث إذا زادت أقساط التأمين عن المصاريف والتعويضات فإن هذه الزيادة تبقى للشركة **[10]**.

- **من حيث عوائد استثمار الأقساط**

إن عوائد النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها إدارة شركات التأمين التكافلي، والخاصة بصندوق المشتركين تعود إلى حساب التأمين بعد اقتطاع حصة الشركة كمضارب، بينما أي عوائد تحققها شركة التأمين التجاري تعود للشركة التجارية فقط**[11]**

- **من حيث الفائض التأميني والربح التأميني**

إن ما يسمى بالفائض في التأمين التكافلي ليس له اسم ولا حقيقة في التأمين التجاري، والفائض هو الفرق المتبقي من الأقساط وعوائدها بعد التعويضات والمصاريف والمخصصات، حيث يصرف كله، أو بعضه على المشتركين، وما يسمى بالفائض في التأمين التكافلي الذي هو ملك لحساب التأمين ويصرف للمشتركين، يسمى في التأمين التجاري ربحاً تأمينياً وإيراداً يعد ملكاً خاصاً للشركة، ويدخل ضمن أرباحها**[9]**.

- **من حيث الاحتياطيات**

يوجد حسابان منفصلان للاحتياطيات والمخصصات في التأمين التكافلي أحدها خاص بحملة الوثائق والآخر خاص بالمساهمين، فإن أُخذت هذه الاحتياطيات والمخصصات من أموال المساهمين فهي لهم، وإن أُخذت من حملة الوثائق فهي لصالحهم، وذلك خلافاً للاحتياطيات والمخصصات في التأمين التجاري، حيث لا يوجد فصل بينها لأنها جميعًا لصالح المساهمين**[11]**.

- **من حيث عجز حساب المشتركين**

عند وقوع عجز في حساب المشتركين، فإن مجموعة المشتركين في التأمين التكافلي يتحملون هذا العجز عن طريق الأقساط المستقبلية، أو عن طريق تكوين احتياطيات، أو عن طريق القرض الحسن من حساب المساهمين .أما التأمين التجاري فيتحمله مساهمو الشركة وحدهم **[11]**.

ثالثاً: دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية:

إن للتأمين درجة كبيرة من التأثير في الاقتصاد الوطني ونموه، وإن انتشار شركات التأمين وزيادة أنشطتها يساعد على تحسين مستوى الاقتصاد فزيادة الاستثمارات وضخ الأموال يزيد من مستوى الدخل فشركات التأمين تقوم بتجميع الأقساط من المشتركين ، ومن ثم تقوم باستثمار الأموال المتاحة لديها في مختلف ميادين التجارة والصناعة والاقتصاد.

1. دور التأمين التجاري في التنمية الاقتصادية.

إن نشاط الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسة لشركات التأمين لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد اعتماداً كبيراً أو شبه كامل على ما تسفر عنه نتائج هذا النشاط.

و الاستثمار من وجهة نظر شركة التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة، بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن. ولذا نجد أن شركات التأمين تهدف من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه حملة الوثائق، وعند التعاقد مع حملة الوثائق يفترض استثمار أموالهم بمعدلات استثمار معينة، ولذلك لابد أن تهدف السياسة الاستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق هذه المعدلات على الأقل مع ضمان عائد سنوي لا يقل عن العائد السائد في السوق للمساهمين، وأن تكفي العوائد المحققة من السياسة الاستثمارية لشركة التأمين في تغطية التزاماتها تجاه العاملين من أجور ومكافآت وعمولات ومختلف

مصاريفها الإدارية والعمومية، واحتياطات مناسبة تساعد الشركة على مواجهة أي تقلبات عكسية غير متوقعه، وتدعيم مركزها المالي **[12]**.

لقد كان المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005، الناظم لسوق التأمين الحديثة، الأثر الكبير في جذب المزيد من رؤوس الأموال إلى سورية ، وكذلك استعادة جزء من رؤوس الأموال المهاجرة، الأمر الذي يحقق أرقاما مرتفعة في الاستثمارات.

إن ارتفاع إجمالي رأس مال شركات التأمين في سورية، يعطي انطباعا جيداً عن هذا السوق في المحافل الدولية، إضافة إلى أنه يشكل مؤشراً إيجابياً، يمكن البناء عليه وتوجيهه بما يخدم التنمية بشكل عام.

كذلك إن المساهمات الخارجية فيه تشكل دعماً مريحاً لرصيد العملة الصعبة، حيث تفرض قرارات الإشراف على التأمين والقوانين الناظمة ، لهذا القطاع تحويل هذه المساهمات إلى الليرة السورية قبل البدء بمزاولة أعمال الشركة.

تلتزم شركة التأمين ممثلة بمجلس إدارتها أن تعتمد سياسة استثمارية معلنة مع مراعاة ملاءة الشركة والأحكام والأنظمة النافذة ، ويراعى أيضاً إمكانية نشوء تعويضات ومطالبات كبيرة مع تنويع أدوات وقنوات الاستثمار الفعلية ، وتجنب تركزها لدى أي فئة أو جهة كانت، وأن تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت دون أن تتعرض لأي إرباك، ويجوز للشركة أن تستثمر 75% من إجمالي حقوق المساهمين لديها مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترح توزيعها كحد أقصى ، ويفترض ألا تزيد نسبة الاستثمار عن 15% ، من رأس مال الشركة المراد الاستثمار فيها، أو 25% ، من إجمالي حقوق المساهمين في الشركة مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترح توزيعاً، أيهما اقل**[13]**.

وعلى الشركة أن تبقي نسبة لا تقل عن 25% ،من إجمالي الاحتياطيات الفنية في حساب تحت الطلب، أو ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

2. دور التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية.

إن الغرض الأساسي من إنشاء شركات التأمين التكافلي هو التعاون من أجل تجنب المخاطر المتوقعة على المشتركين**[14]** ، ويقوم التعاون على أساس جمع الأقساط أو مبلغ المساهمة ، أو التبرع بين المشتركين وتوزيعها على المتضررين، أو ذوي الحاجة من الأفراد، وهذه الأموال التي تجمع على سبيل الأقساط تحتاج إلى استثمارها وتوظيفها، هذه الأموال المستثمرة قد تكون ضمن حدود اقتصادية كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها. فالمجال مفتوح وميسر لشركات التأمين التكافلي لاستثمار الأموال وتنميتها، حتى يعم النفع المشتركين وغير المشتركين في دوران هذه الأموال وتداولها بين الناس كافة.

لا تخضع شركات التأمين التجاري في استثمار أقساطها لأية قيود سوى القيود القانونية ، والأرباح المتوقعة من الاستثمار، أما في شركات التأمين التكافلي فإضافة إلى مراعاة قانونية الاستثمار وعوائده المتوقعة ، يجب أن يكون استثمارها متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا تستثمر في الأنشطة المحرمة شرعاً.

وتلتزم استثمارات شركات التأمين التكافلي بما يؤدي **[15]**:

- أحكام الشريعة الإسلامية.
- القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بشركات التأمين.
- معيار الربحية المناسبة : الربحية مؤشر أساسي للحكم على الجدوى الاقتصادية للاستثمار.
- العائد الاجتماعي: بحيث تكون أولويات الاستثمار متوافقة مع الأولويات الاقتصادية للدولة ويفضل عدم اللجوء إلى الاستثمار الخارجي إلا إذا ضاقت أو تعذرت فرص الاستثمار المحلية .

- المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بالاستثمار.
- النظام الأساسي الخاص بكل شركة فيما يتعلق بالاستثمار.
- قرارات وتعليمات مجالس الإدارة التي تحقق مصلحة الشركة.

تقوم شركات التأمين التكافلي بالوظائف الآتية:

-المساهمة بتمويل المشروعات التنموية، وذلك عن طريق الاستثمار مباشرة فيها إلى جانب الدخول في محافظ استثمارية تنظمها المصارف، أو أي مؤسسة مالية أخرى، والاستثمار في سندات الخزينة ، مما يوفر للدولة القيام بمشروعات تنموية- وأيضاً- المساهمة في التجارة العامة ، ومنها يمكن أن تحول تلك الأموال لتنمية أي قطاع.

-كذلك تقوم شركات التأمين التكافلية بالمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية بشكل غير مباشر، ويتم ذلك عبر إيداعها لأموالها في المصارف التي تقوم من جهتها على توفير التمويل للجهات التي تطلبه حسب الموارد المتاحة لديها التي يكون من ضمنها أموال التأمين التكافلي.

-تصميم البرامج التكافلية الهادفة إلى تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وتنميتها بالاستثمار لصالح المشتركين في هذه البرامج التكافلية، وهذه البرامج تقوم بتجميع مدخرات المشتركين، أي بمعنى آخر توفير سيولة للعمليات الاستثمارية التي تقوم بها شركات التأمين التكافلي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تنمية مدخرات المشتركين التي دفعوها على شكل أقساط الاشتراكات، وعادة ما تستثمر هذه الأموال في مشاريع قليلة المخاطرة بناء على توجيه هيئة الرقابة على التأمين التي تتبع للدولة ، فإن أفضل استثمار لهذه الأموال يكون الاستثمار العقاري الذي يتميز بقلة المخاطر مقارنة بباقي أنواع الاستثمار. وهذا يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين ببرامج التكافل من جهة، كما يؤدي لتحقيق مصالح أطراف أخرى وبالتالي تحقيق المصلحة العامة ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

-توفير موارد مالية للميزانية العامة للدولة، لأن الدولة تمارس سياسات اقتصادية ونقدية ترمي من ورائها إلى تمويل خزينتها بالشكل الذي يمكنها من القيام بوظائف الدولة التي من بينها قد يكون تمويل مشروعات تنموية**[16]**.

الإطار العملي:

أولاً: دراسة وتحليل نشاط التأمين في شركات التأمين الخاصة في سورية:

يتطلب تحليل نشاط التأمين لبلد ما دراسة لأهم المؤشرات التي من خلالها ينمو هذا القطاع ويزدهر، فمن خلال دراسة الجانب الإنتاجي والربحية في قطاع التأمين، بالإضافة لدراسة حجم الاستثمار في النشاط التأميني سيتم إعطاء صورة واضحة عن قطاع التأمين في سورية ومدى نموه وازدهاره.

في سورية هناك نوعان من الشركات تمارس أعمالها وفق الأنظمة والقوانين، وقد بدأت الشركات في البداية على شكل شركات تجارية، ثم ظهرت الشركات التكافلية في عام 2007، وبذلك أصبح هناك في سورية اثنتا عشرة شركة تأمين، وعشر شركات تعمل في مجال التأمين التجاري، و شركتان تعملان في مجال التأمين التكافلي، و تتوزع تلك الشركات كما يأتي:

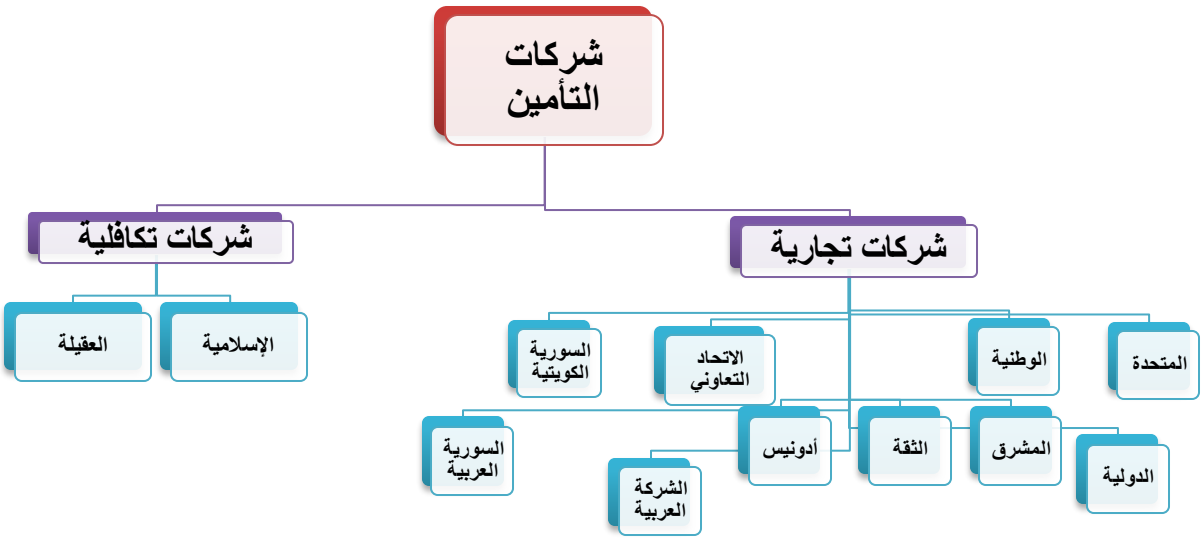

شكل (1) شركات التأمين الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

1. تحليل جانب الإنتاج لدى شركات التأمين.

في الجدول التالي حجم الإنتاج (المعبر عنه من خلال حجم الأقساط المكتتب بها) في شركات التأمين الخاصة في سورية في الأعوام 2010 و 2011 و 2012 ، ونسبة نمو الإنتاج في هذه الشركات خلال هذه الأعوام:

جدول(1) الإنتاج في شركات التأمين

أسماء الشركات	2010		2011		نسبة النمو	2012		نسبة النمو
	إجمالي ل.س	نسبة الشركة إلى مجموع الشركات	إجمالي ل.س	نسبة الشركة إلى مجموع الشركات		إجمالي ل.س	نسبة الشركة إلى مجموع الشركات	
الوطنية	1,298,816,790	13.18%	1,241,012,587	14.23%	-4.45%	1,145,294,267	16.44%	-7.71%
الدولية	1,122,052,468	11.39%	836,026,513	9.59%	-25.49%	648,453,501	9.31%	-22.44%
المتحدة	1,106,122,190	11.22%	970,157,059	11.13%	-12.29%	753,294,664	10.82%	-22.35%
السورية العربية	954,686,132	9.69%	749,384,168	8.59%	-21.50%	540,027,374	7.75%	-27.94%
العقيلة	926,617,502	9.40%	617,030,303	7.08%	-33.41%	410,483,952	5.89%	-33.47%
المشرق	847,305,962	8.60%	751,001,397	8.61%	-11.37%	504,382,080	7.24%	-32.84%
العربية – سورية	794,676,438	8.06%	789,722,216	9.06%	-0.62%	587,974,202	8.44%	-25.55%
الثقة	785,450,680	7.97%	974,831,588	11.18%	24.11%	919,835,824	13.21%	-5.64%
السورية الكويتية	571,603,945	5.80%	590,136,102	6.77%	3.24%	494,191,584	7.10%	-16.26%
الإسلامية	530,516,425	5.38%	373,689,570	4.29%	-29.56%	275,439,414	3.95%	-26.29%
الاتحاد التعاوني	498,366,068	5.06%	524,984,280	6.02%	5.34%	463,428,977	6.65%	-11.73%
أدونيس	418,367,636	4.25%	301,519,051	3.46%	-27.93%	222,166,986	3.19%	-26.32%
المجموع	9,854,582,236	100.00%	8,719,494,834	100.00%	-11.52%	6,964,972,825	100.00%	-20.12%

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين للأعوام 2010و 2011 و 2012، هيئة الإشراف على التأمين.

إن متوسط الإنتاج في شركات التأمين يبلغ 8513016632 ل.س خلال الأعوام الثلاثة، وكان الإنتاج في 2011 وصل إلى 8,719,494,834 ل.س حيث هبط مستواه عن 2010 بمقدار –11.52% ويرجع ذلك الهبوط إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية السورية ، فحدّ ذلك من الإقبال على قطاع التأمين فالأشخاص في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية يميلون إلى الادخار، وبالرغم من الهبوط إلا أن هناك شركات ارتفع بها حجم النمو في الإنتاج عما كان عليه ب 2012 ، وكان لشركة الثقة أكبر معدل للنمو بنسبة 24.11%، وقد زاد الهبوط في الإنتاج في 2012 إلى –20.12% ، ومع ذلك فإن حجم الإنتاج في 2012 بلغ 6,964,972,825 ل.س ، ويستطيع قطاع التأمين المساهمة في زيادة الإنتاج من خلال القيام بمشاريع استثمارية ، والمساعدة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي نحو الأمام وتحسين الأوضاع الاقتصادية و زيادة في نمو قطاع التأمين وتطوره.

تحتل الشركة الوطنية للتأمين المركز الأول من حيث الإنتاج فمتوسط إنتاجها في السنوات الثلاث بالنسبة لباقي الشركات 14.43% ، أما بالنسبة لنسبة نمو إنتاجها فلا تعد من الشركات التي حققت نمواً كبيراً ، بل على العكس فقد كانت نسب نمو إنتاجها منخفضة مقارنة بباقي الشركات.

تحتل شركة أدونيس المرتبة الأخيرة من حيث حجم الإنتاج بالنسبة لباقي الشركات فقد كان متوسط حجم إنتاجها في السنوات الثلاث 3.69% فشركة أدونيس من الشركات الجديدة بالسوق و لم تطلق بعد فروع لها في كافة المحافظات ومع ذلك فقد شهدت نمواً كبيراً لها، فهي بذلك تدخل في سوق المنافسة في هذا القطاع بالرغم من أن حجم إنتاجها ما زال متواضعاً بالنسبة لباقي الشركات.

تعد شركة الثقة للتأمين من الشركات التجارية التي حققت مستوى نمو مقبول وحتى في عام 2012 الذي انخفضت فيه مستويات النمو في الشركات جميعها، كان الانخفاض في مستوى النمو في شركة الثقة هو الأقل بين الشركات جميعها ب –5.67%، وهذا يدل على الوضع الجيد للشركة في السوق التأمينية.

أما بالنسبة لشركات التأمين التكافلية فقد شهدت نمواً كبيراً في حجم الإنتاج فشركة العقيلة كان متوسط إنتاجها في السنوات الثلاث 7.65% من إجمالي إنتاج الشركات، أما بالنسبة لمستوى نمو الشركة فقد اتجه عدد كبير من المؤمن لهم إلى التكافل ، مما زاد من حجم إنتاج هذه الشركات ولكن عاد وانخفض حجم النمو في الإنتاج في 2011 ،واستمر الانخفاض في 2012 بنسبة 33.49% ، أما بالنسبة للشركة الإسلامية السورية للتأمين كان متوسط إنتاجها بالنسبة لإجمالي الشركات في السنوات الثلاث 4.62%، وقد انخفض نمو هذه الشركة بشكل كبير في عام 2011 و2012 ،وبالإجمال كان متوسط الإنتاج في الشركات التكافلية 12.27% بالنسبة لباقي الشركات، وتستمر بممارسة أعمالها وفق قواعد الشريعة و للأنظمة و القوانين النافذة. فشركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية

إن جميعها شهدت انخفاضاً كبيراً في إنتاجها في الأعوام 2011 و 2012، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، والتراجع في الاستثمارات والأعمال، انعكس على الإنتاج في الشركات التأمينية.

2. تحليل ربحية شركات التأمين.

الربحية في الشركة تقيس الوضع المالي للشركة ومقدار فعاليتها في تحقيق أهدافها وتقيس مدى نمو الشركة على المدى الطويل، وهي العامل الأساسي لزيادة الاستثمار في الشركة فبزيادة الربحية يزيد الإقبال على الاستثمار وبالتالي يتحسن الوضع المالي في الشركة وتنمو وتتطور.

وفي شركات التأمين تحقق كل منها الأرباح في كل سنة ، وفي الجدول الأتي صافي الأرباح للشركات على مدار ثلاث سنوات 2010 و 2011 و 2012، وتظهر نسبة النمو في الربح في كل سنة بالنسبة للسنة التي تسبقها.

الجدول (2) صافي أرباح شركات التأمين

أسماء الشركات	صافي أرباح في شركات التأمين (ل.س)				
	2010	2011	نسبة النمو	2012	نسبة النمو
الوطنية	148,398,159	117,497,700	-20.82%	101,262,957	-13.817%
السورية الدولية	137,430,352	135,069,818	-1.72%	83,393,724	-38.259%
المتحدة	150,616,804	152,365,503	1.16%	104,860,270	-31.178%
السورية العربية	93,836,566	131,043,715	39.65%	120,566,978	-7.995%
المشرق العربي	125,387,347	112,242,467	-10.48%	92,054,046	-17.986%
العربية- سورية	75,896,804	115,939,085	52.76%	124,693,920	7.551%
الثقة	28,979,626	128,394,196	343.05%	99,644,075	-22.392%
السورية الكويتية	14,817,998	96,918,209	554.06%	118,527,890	22.297%
الاتحاد التعاوني	10,224,570	33,921,196	231.76%	6,588,251	-80.578%
أدونيس	66,852,087	102,045,114	52.64%	107,223,445	5.075%
العقيلة	-140,825,151	-142,822,713	1.42%	37,322,104	126.132%
الإسلامية السورية	110.880.509	87,586,621	-21.01%	84,151,727	-3.922%
المجموع	822,495,671	1,070,200,911	30.12%	1,080,289,387	0.943%

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين للأعوام 2010 و 2011 و 2012، هيئة الإشراف على التأمين.

بلغ متوسط الربح الإجمالي في شركات التأمين خلال الأعوام الثلاثة 990,995,323 ل.س، لقد تطور رقم الأرباح وقد نما بشكل كبير في 2011 بنسبة 30.12% وبنسبة 0.943% في عام 2012 ، وذلك في شركات التأمين جميعها، ومن خلال هذه الأرباح يعطي صورة عن أن هذه الشركات تعمل بشكل جيد وتستطيع المشاركة في الاستثمارات، وتعد شركة المتحدة هي أكبر شركة من حيث حجم الأرباح في كل من عامي 2010 و 2011، وقد تفوقت عليها شركة العربية للتأمين ، وقد حققت شركة العقيلة الخسارة في كل من 2010 و 2011 ، وقد يعود سبب ذلك إلى أن الشركة ما زالت جديدة ، ولم تستقر في عملها بعد حيث يعود تاريخ مزاولتها لمهامها إلى 2008/3/28، ولم تسجل أي شركة خسائر في 2012 ، و حققت شركة الاتحاد التكافلي للتأمين أقل أرباح من بين جميع الشركات جميعها ، والنمو الأكبر في حجم الأرباح في 2011 عن 2010، كان في شركة الكويتية للتأمين بنسبة 554.06%، وهذه تعد نسبة كبيرة جداً ورقماً ضخماً، ويمكن تفسيره بأن الشركة في سنتها الأولى كانت في بدايتها ولم تستطع تحقيق معدل ربح كبير ،وقد تطورت أعمال هذه الشركة بشكل ملحوظ، واستطاعت التقدم في السوق في السنة الثانية وتحقيق نسبة كبيرة من الأرباح مقارنة بسنتها الأولى وفي عام 2012 ، كانت أكبر نسبة في النمو في شركة العقيلة للتأمين بنسبة 126.132% وذلك بعد أن كانت تحقق خسائر استطاعت أن تحقق الربح في عام 2012 وأن تحقيق شركات التأمين للأرباح يدل على أنها قادرة على القيام بالمساهمة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، و زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني ، وتستطيع أن تتوسع في أعمالها وبذلك تزيد من حجم أرباحها واستثماراتها وتزيد- أيضاً -من الموظفين الذين يشاركون فيها وتحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

3. تحليل الاستثمار في شركات التأمين:

استخدم التأمين في سورية كطريقة لجمع الأموال للاستثمار في المجالات كافة ، وغالباً ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطيات الفنية (وهي الجزء المحتجز من الأقساط عن الفترة غير المنقضية من مدة التأمين عند انتهاء السنة المالية) ، حيث يشكل رأس المال حقوق المساهمين في الشركة، بينما تعدّ الاحتياطيات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المأمن لهم).

وهو الأمر المتبع في سورية حيث صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار 100/372 عن عام 2007/7/1 الذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيه رأس المال و الاحتياطيات الفنية**[17]**.

وقد سمح القرار المذكور باستثمار 75% من رأس المال المدفوع، كحد أقصى، في عدة قنوات استثمارية على ألا تزيد نسبة الاستثمار في كل منها عن 15% ،(وهنا نود التذكير بأن الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في سورية 850 مليون ليرة سورية) ، وحددت المادة الرابعة من هذا القرار القنوات الاستثمارية التالية:

سندات حكومية، شركات مالية، شركات استثمار، صناديق استثمارية تديرها شركات متخصصة، شركات الاستثمار العقاري، شركات الخدمة المعلوماتية، شركات قابضة مالية.

أما من ناحية الاحتياطيات الفنية فقد سمح القرار 100/372 باستثمار 75% من هذه الاحتياطيات وفق ما يلي:

20 بالمائة كحد أدنى لشراء أوراق مالية حكومية أو سندات خزينة أو شهادات مضمونة من قبل الحكومة.

15 بالمائة كحد أقصى في سندات تصدر عن جهة مخولة قانوناً.

15 بالمائة كحد أقصى في أسهم أو صناديق استثمار.

ألا يزيد مجموع الودائع النقدية و حسابات التوفير وشهادات الادخار عن 50% من هذه الاحتياطيات.

وفي الجدول(3) الآتي المبالغ التي يحق لشركات التأمين استثمارها في السوق السورية وفق القرار 100/372 ، ومن خلال الجدول(3) نلاحظ أنه في عام 2010 كان المبلغ المتاح للاستثمار 18512 مليون ل.س، وبينما في 2011 ارتفع إلى 20020 مليون ل.س، واستمر بالارتفاع في عام 2012 ، حيث وصل إلى 20595 مليون ل.س، فمجموع ما يحق للشركات استثماره في ارتفاع مستمر على مدى الثلاث سنوات وتصدرت شركة العقيلة للتأمين خلال السنوات الثلاث محل الدراسة الشركات جميعها من حيث المبلغ الذي تستطيع استثماره في المشاريع الاستثمارية ، بينما أقل مبلغ كان في شركة الاتحاد التكافلي للتأمين في عامي 2010 و 2011 ، ولكن في عام 2012 كانت شركة المشرق هي الشركة التي تحمل أقل مبلغ حيث انخفض المبلغ المتاح للاستثمار فيها عما كان عليه في 2011 بمعدل 41.1% ، وهناك –أيضاً– شركات انخفض فيها معدل الاستثمار خلال عام 2012 كشركة السورية العربية ، حيث حصل انخفاض بسيط بمعدل 1.47% وشركة الثقة انخفض بمعدل 7.05%، ولكن أغلب الشركات ارتفع فيها معدل المبالغ التي يحق للشركات استثمارها، وبالمقارنة بين شركات التأمين التجاري، وشركات التأمين التكافلي، ونجد أن متوسط المبلغ المتاح للاستثمار خلال السنوات الثلاث في شركات التأمين التكافلي 1798830000 ل.س، بينما في شركات التأمين التجاري كان المتوسط 1611130000 ل.س، و متوسط ما يحق لشركات التأمين التكافلي استثماره اكبر من المتوسط في شركات التأمين التجاري.

جدول (3) المبالغ التي يحق للشركات استثمارها في السوق السورية حسب النسب الموزعة في القرار رقم 372/100 م.ا

المبالغ التي يحق لشركات التامين إستثمارها في السوق السورية حسب النسب الموزعة في القرار رقم 372/100 م.ا																								
الشركة	حقوق المساهمين (مليون ليرة)			الأرباح الموزعة (مليون ليرة)			صافي حقوق المساهمين			إستثمار25% من حقوق المساهمين (مقرات للشركة)			صافي حقوق المساهمين- مبلغ مقرات الشركات			إستثمار 75% من صافي حقوق المساهمين			مبلغ الإحتياطيات (مليون ليرة)			إستثمار 75% من الإحتياطيات			مجموع مايحق للشركات من إستثمار		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
السورية العربية	1,168	1,239	1,260	60	100	120	1,108	1,139	1,140	277	285	285	831	854	855	623	641	641	881	851	820	661	638	615	1,561	1,564	1,541
المتحدة	1,060	1,101	1,113	110	152	130	950	949	983	238	237	245	713	712	738	534	534	553	559	1,074	1,469	419	806	1,101	1,191	1,577	1,899
العربية	1,227	1,277	1,305	65	116	33	1,162	1,161	1,272	291	290	318	872	871	954	654	653	715	629	744	811	472	558	608	1,416	1,501	1,641
الدولية	1,185	1,261	1,278	60	30	0	1,125	1,231	1,278	281	308	319	844	923	959	633	692	719	1,297	1,297	1,568	973	973	1,176	1,887	1,973	2,214
المشرق	1,180	1,250	1,053	43	0	289	1,137	1,250	891	284	313	222	853	938	669	640	703	501	784	970	406	588	728	304	1,512	1,743	1,027
الوطنية	1,199	1,228	1,240	85	117	120	1,114	1,111	1,120	279	278	280	836	833	840	627	625	630	1,544	1,621	1,718	1,158	1,216	1,288	2,063	2,118	2,198
الاتحاد التعاوني	1,004	1,038	1,043	0	34	35	1,004	1,004	1,008	251	251	252	753	753	765	565	565	574	327	356	363	245	267	272	1,061	1,083	1,098
السورية الكويتية	684	781	899	0	100	0	684	681	899	171	170	224	513	511	675	385	383	506	1,349	1,169	1,221	1,012	877	915	1,568	1,430	1,645
ادونيس	1,368	1,261	1,390	100	60	80	1,268	1,201	1,310	317	300	327	951	901	983	788	676	737	376	1,429	1,265	282	1,072	948	1,312	2,048	2,012
الثقة	890	1,020	984	25	134	21	865	886	963	216	222	240	649	665	723	487	498	542	874	1,177	945	656	883	708	1,358	1,603	1,490
العقيلة	2,158	1,881	1,908	100	_	13	2,058	1,881	1,895	515	470	474	1,544	1,411	1,421	1,158	1,058	1,066	869	872	1,317	652	654	987	2,324	2,182	2,527
الإسلامية السورية	1,169	1,193	1,183	70	49	30	1,099	1,022	1,153	275	256	288	817	767	865	618	575	649	488	490	489	366	368	366	1,259	1,198	1,303
المجموع	**14,292**	**14,530**	**14,656**	**718**	**892**	**871**	**13,574**	**13,516**	**13,912**	**3,394**	**3,380**	**3,474**	**10,176**	**10,139**	**10,447**	**7,712**	**7,603**	**7,833**	**9,977**	**12,050**	**12,392**	**7,484**	**9,040**	**9,288**	**18,512**	**20,020**	**20,595**

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين، تقارير سنوية2010، 2011،2012

ثانياً: اختبار الفرضيات:

لدراسة الفرضيات و توضيح وجود علاقة بين التأمين سواء أكان تجاري أم تكافلي وبين التنمية الاقتصادية يتم في البداية تحديد المتغيرات المستقلة و التابعة وتتحدد المتغيرات المستقلة بالتأمين تجاري والتأمين التكافلي، أما المتغيرات التابعة فتتحدد من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تم احتساب نسبة مشاركة الشركات في مؤشرات التنمية الاقتصادية والذي يوضح في الجدول الآتي:

جدول (4) مؤشرات التنمية الاقتصادية لعام 2012.

الشركات	حجم الدخل	نسبة المشاركة في الدخل العام	حجم الاستثمار	نسبة المشاركة في الاستثمار العام	حجم الإنفاق	نسبة المشاركة في الإنفاق العام
الوطنية	840	0.03%	2225	0.79%	1214	0.17%
السورية الدولية	959	0.04%	1943	0.69%	775	0.11%
المتحدة	738	0.03%	1595	0.57%	601	0.08%
السورية العربية	855	0.04%	1118	0.40%	296	0.04%
المشرق العربي	669	0.03%	1400	0.50%	277	0.04%
العربية– سورية	954	0.04%	983	0.35%	508	0.07%
الثقة	723	0.03%	1832	0.65%	696	0.10%
السورية الكويتية	675	0.03%	1246	0.44%	395	0.06%
الاتحاد التعاوني	765	0.03%	565	0.20%	537	0.08%
أدونيس	675	0.03%	1183	0.42%	113	0.02%
العقيلة	1421	0.06%	1970	0.70%	371	0.05%
الإسلامية السورية	865	0.04%	1280	0.46%	180	0.03%
المجموع	10139	0.42%	17340	6.16%	5963	0.84%

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين، البيانات المالية لشركات التامين عن عام 2012.

تسهم شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ، وتحقق مستوىً مرتفعاً في الدخل، وفي المتوسط 844 مليون ل.س ، وذلك لمجمل الشركات، وتحقق شركات التأمين التجاري بالمتوسط 785 مليون بينما متوسط شركات التأمين التكافلي 1143 مليون ل.س، فمتوسط الدخل في التكافلي أكبر من التجاري.

الدخل القومي الإجمالي في سورية 2428 مليار ل.س لعام 2012 **[22]**، ونسبة شركات التأمين من الدخل القومي هي 0.32% بينما في الشركات التكافلية النسبة هي 0.09% من الدخل القومي الإجمالي.

أما بالنسبة لحجم الاستثمار فقد كان متوسط حجم الاستثمار في الشركات 1445 مليوناً، وكان للشركات التكافلية خطوة كبيرة في هذا المجال، فهي تشارك في أرباحها العائدة لها من خلال الاستثمارات التي تقوم بها فهي تقوم بتخصيص مبلغ كبير للاستثمار ، فأكبر قيمة للاستثمار كان في شركة العقيلة للتأمين، وكان متوسط مشاركة الشركات التكافلية في الاستثمار1625 مليون ل.س، بينما في الشركات التجارية فمتوسط استثمارها 1409 مليون ل.س ،– وأيضاً –شركات التأمين التكافلي تتفوق على التجاري من حيث حجم استثماراتها.

حجم الاستثمار العام في سورية 281.3 مليار ل.س لعام 2012 **[22]**، وكانت نسبة الاستثمارات في شركات التأمين بالنسبة لحجم الاستثمار العام 6.16%، ونسبة شركات التأمين التجارية 5%، بينما نسبة الشركات التكافلية هي 1.16% من حجم الاستثمار العام.

أما بالنسبة للإنفاق فتدفع شركات التأمين في المتوسط 497 مليون ل.س وكان إنفاق شركات التأمين التجارية بالمتوسط 541 مليون ل.س ، وشركات التأمين التكافلية 275.5 مليون فشركات التأمين التجاري تزيد على التكافلي بحجم الإنفاق، وكان حجم الإنفاق العام في سورية 714 مليار ل.س لعام 2012 **[22]**، ونسبة الإنفاق في شركات التأمين بالنسبة للإنفاق العام 0.84% من الإنفاق العام، ونسبة الشركات التجارية 0.75% بينما نسبة الشركات التكافلية 0.07% ، وهي نسبة صغيرة جداً مقارنة بنسبة الشركات التجارية.

وبعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة تم إجراء الاختبارات لمقارنة المتوسطات لاختبار الفرضيات التالية:

1- **لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في مستوى الدخل.**

جدول (5) تحليل التباين لنسبة مشاركة شركات التأمين في الدخل العام.

Sig.	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.006	0.0481	1	0.0481	Between Groups
	0.0410	10	0.0410	Within Groups
		11	0.0891	Total

المصدر: تحليل البيانات بوساطة برنامج spss

من خلال الجدول نجد أن الدلالة الإحصائية 0.006 أصغر من 0.05 وهذا يدل على وجود فرق بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي من حيث أثرهما في مستوى الدخل.

2-لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في حجم الاستثمار.

جدول (6) تحليل التباين لنسبة مشاركة شركات التأمين في الاستثمار العام.

Sig.	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.567	1.093	1	1.093	Between Groups
	3.116	10	3.116	Within Groups
		11	3.226	Total

المصدر: تحليل البيانات بوساطة برنامج spss.

من خلال الجدول نجد أن الدلالة الإحصائية 0.567 أكبر من 0.05 ،وهذا يدل على عدم وجود فرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في حجم الاستثمار.

3-لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث أثرهما في حجم الإنفاق.

جدول (7) تحليل التباين لمشاركة شركات التأمين في الإنفاق العام.

Sig.	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.271	0.228	1	0.228	Between Groups
	1.681	10	1.681	Within Groups
		11	1.909	Total

المصدر: تحليل البيانات بوساطة برنامج spss

من خلال الجدول نجد أن الدلالة الإحصائية 0.271 أكبر من 0.05 ،وهذا يدل على عدم وجود فرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث أثرها في حجم الإنفاق.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. الإنتاج والربحية في شركات التأمين التجارية أكبر من شركات التأمين التكافلي، بينما المبالغ المتاحة للاستثمار في التكافلي أعلى من التجاري.
2. تركز شركات التأمين التجارية على الحصول على الأرباح أكثر من تركيزها على الجوانب الاستثمارية والتنموية.
3. لا يوجد فرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث حجم الاستثمار و حجم الإنفاق.
4. هناك فرق بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي من حيث حجم الدخل ،حيث إن متوسط الدخل في شركات التامين التكافلي أكبر من شركات التامين التجاري.
5. قطاع التأمين يحقق نمواً إيجابياً ويسهم في تطوير الاقتصاد المحلي ، والتنمية الاقتصادية.

التوصيات:

1. القيام بزيادة عدد الشركات العاملة في مجال التأمين التكافلي ، والحرص على وجود شركات تتجاوز المعوقات التي تحول دون التغلب على شركات التأمين التجاري، مما يخلق المنافسة ويحفز ويساعد في زيادة المشاركة في التنمية .
2. زيادة نسبة ما يحق للشركات استثماره في مختلف مجالات التنمية لزيادة العمل ، و تطوير المشاريع التنموية.
3. قيام شركات التأمين بتوسيع أعمالها وزيادة مشاركتها في البرامج التنموية والعمل على زيادة الاستثمارات لديها في مختلف المجالات.
4. نشر الوعي التأميني والعمل على إنشاء ندوات ومحاضرات وتوزيع منشورات تشير على أهمية التأمين ، وكذلك تبني الدراسات في مجال التأمين من قبل شركات التأمين لتساعدها في تطوير أعمالها.

5. القيام بدراسات وبحوث عن مختلف البلدان للاستفادة من تجاربها والقدرة على تطوير العمل التأميني السوري بشكل أفضل، وخاصة التكافلي بسبب حداثته.

المراجع:

1. هيئة الإشراف على التأمين، المرسوم التشريعي رقم /43/ للعام/2005/ الخاص بتنظيم سوق التأمين في الجمهورية العربية السورية، موقع الهيئة على الشبكة WWW.SISC.SY.

2. الزحيلي، وهبة. *مفهوم التأمين التكافلي دراسة مقارنة*. مؤتمر التأمين التكافلي، عمان، الأردن، 2010، ص2.

3. بن عتيق الدوسري، مسفر. *مفهوم التأمين التكافلي*، مؤتمر التأمين التكافلي، جامعة الأردن، عمان، الأردن،2010، ص10.

4. صباغ، أحمد محمد. *التأمين التكافلي أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه*، الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. الأردن، 2002، ص15 .

5. الخليفي، رياض منصور. *التأمين التكافلي الإسلامي*، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التكافلي، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009،ص11.

6. العازمي، سليمان بن دريع. *التأمين التكافلي – معوقاته، واستشراف مستقبله* ،.بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التكافلي، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص24.

7. ملحم، أحمد سالم. *التأمين التكافلي الإسلامي وتطبيقاته في شركات التأمين الإسلامية*، الأردن، 2000 ،ص 112.

8. عبد الستار أبوغدة. *أسس التأمين التكافلي*، المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، دمشق، سورية، 2007، ص8.

9. قره داغي، على محيى الدين. *التأمين التكافلي ماهيته وضوابطه ومعوقاته*" ، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التكافلي، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009،ص24.

10. WONG,C,F. *Rating Takaful (Shari'a Compliant Insurance Companies)*. A.M. Best methodology ;London. 2012. Ep25.

11. قنطقجي، سامر مظفر. *التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته*،ط1، شعاع للنشر والعلوم .حلب، سورية،2008، ص 28.

12. قرياقص، حنفي؛ عبد الغفار، رسمية. *أسواق المال*، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 88.

13. قرارات هيئة الإشراف على التأمين في سورية، 2010– قرار رقم 372، دمشق، سورية.

14. بن حميد، بن صالح، *التأمين التكافلي الإسلامي*،2011، 5شباط، 2013 ، http://www.islamtoday.net

15. قنطقجي سامر. *التأمين الإسلامي التكافلي:أسسه ومحاسبته*،ط2، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، 2011، ص201.

16. BARANOFF، E. *risk management and insurance* ، college، baranoff، wiley،2006.p66

17. هيئة الإشراف على التأمين، القرار 100/372 تاريخ 2007/7/1 ، الصادر عن رئيس مجلي هيئة الإشراف على التأمين السورية، WWW.SISC.SY

18. الاتحاد التعاوني للتأمين،التقرير السنوي 2011 و 2012 لشركات التأمين، www.sif-sy.org، 2012، آيار 2014.

19. هيئة الإشراف على التأمين، المجموعة الإحصائية لعام 2012، موقع الهيئة على شبكة الانترنت، www.sisc.sy

20. شريقي، طرفة. *دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي*. اللاذقية، سورية 2008.

21. شبح، أحمد علي. *التأمين الإسلامي والتأمين التجاري دراسة مقارنة بالتطبيق على شركات التأمين في اليمن*. 2007.

22. وزارة المالية، ميزانية الدولة 2012، موقع الوزارة على شبكة الانترنت، www.syrianfinance.gov.sy